

بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (٥١ / م.و/س.ف) لعام ٢٠٠٩م
بشأن دمج النوع الاجتماعي في عملية إعداد الموازنة

بناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً
وتتنسب وزير شؤون المرأة
وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م وتعديلاته لا سيما المادة (٦٩/١) منه؛
وعلى قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٨م وتعديلاته؛

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله بتاريخ (٢٢/٠٦/٢٠٠٩م) ما يلي:

المادة الأولى

- تلتزم الدوائر الحكومية بأن تكون موازنتها السنوية حساسة لنوع الاجتماعي.
- تضارك وحدات النوع الاجتماعي في الدوائر الحكومية في لجان اعداد الموازنة السنوية.
- تكليف وزارة شؤون المرأة بالعمل على تطوير القدرات الفنية لأعضاء لجان اعداد الموازنة في هذا المجال.

المادة الثانية

على الجهات المختصة تنفيذ أحكام هذا القرار كل فيما يخصه، وي العمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ ٢٢/٠٦/٢٠٠٩م.
التاسع والعشرين من جمادى الآخرة من عام ١٤٣٠هـ.

سلام فياض
رئيس الوزراء